

سلسلة ورش عمل  
"المستقبل الحضري المصري"  
الجلسة الثالثة: العدالة الحضرية: المدن المصرية من منظور العدالة الحضرية  
29 أبريل 2014  
المركز الثقافي الفرنسي بالقاهرة، مصر



سلسلة ورش عمل "المستقبل الحضري المصري"

تعد سلسلة ورش عمل "المستقبل الحضري المصري" من أجل بناء منصة لتبادل المناهج والخبرات وأفضل الممارسات والآراء بشأن القضايا والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الحضرية لكافة الأطراف المعنية في هذا المجال. وتهدف هذه الورش إلى تعزيز الحوار الفعال بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والنشطاء والقطاع الخاص ومنظمات التنمية والباحثين وفتح مجالات للتعاون والتحالفات الاستراتيجية في بناء مستقبل حضري مستدام في مصر.

وتعد هذه الورشة مبادرة مشتركة بين مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية وبرنامج الممثل التابع للأمم المتحدة والوكالة الألمانية للتعاون الإنمائي (برنامج التنمية بالمشاركة – PDP) وهي استكمال لاجتماعات الخبراء التي ناقشت التنمية الحضرية والتي كانت تقام شهرياً منذ عام 2008، فالهدف هو عقد ورش عمل "المستقبل الحضري المصري" ما يقرب من ثلاث مرات كل عام. وخلال تلك الفاعلية، سيتم جمع التعليقات من جميع المشاركين من أجل تطوير تصميم ورش العمل القادمة.

## سلسلة ورش العمل "المستقبل الحضري المصري" الدورة الثالثة: العدالة الحضرية: المدن المصرية من منظور العدالة الحضرية

تسعى الجولة الثالثة من ورشة عمل "المستقبل الحضري المصري" (التي تقام بالتعاون بين الوكالة الألمانية للتعاون الإنمائي- برنامج التنمية بالمشاركة وبرنامج الموئل التابع للأمم المتحدة ومركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية) إلى استعراض أهم نتائج المنتدى الحضري العالمي والذي يقام بمدينة ميدلين، بكولومبيا في الفترة من 5-11 أبريل 2014، وهو مؤتمر عالمي يناقش موضوع "العدالة الحضرية". لذا، تناقش الجولة الثالثة من السلسلة هذا الموضوع في ضوء دستور 2013 في محاولة لربط المناقشات العالمية حول العدالة الحضرية بالسياق المصري.

### مقدمة: "العدالة الحضرية" من منظور دولي: عرض معلومات عن المنتدى الحضري العالمي السابع

ظل البحث عن العدالة جاريًا لفترة طويلة على هامش جدول أعمال سياسات التنمية الدولية، ولكن حتى هذه اللحظة لا توجد سياسة واستراتيجية حضرية لمعالجتها. وتعد عواقب عدم المساواة في المدن على مستوى العالم محط اهتمام أساسي.

وتعد الدورة السابعة من المنتدى الحضري العالمي مناسبة جيدة لتحفيز التوصل لسبل جديدة للتفكير في العدالة الحضرية، ولذلك تُعني الجلسة الثالثة من سلسلة ورش عمل المستقبل الحضري المصري – التي تقام بعد المنتدى بعدة أسابيع والذي سيشهد العديد من المساهمات المصرية – بتزويدنا بمعلومات عن الأهداف والاستراتيجيات الخاصة بتحقيق العدالة التي سيتم مناقشتها على المستوى الدولي والموجودة ضمن جدول أعمال المنتدى الحضري العالمي: ما هي الرسائل الأساسية التي نستخلصها من المنتدى فيما يتعلق بالعدالة الحضرية؟ ما هي تجارب البلدان الأخرى بالنسبة لتعديل السياسات والاستراتيجيات لضمان تحقيق مزيد من العدالة الحضرية والتقليل من التهميش الاجتماعي؟

تتعرض المناقشات التي تجرى أثناء المنتدى لموضوع الدورة وهو العدالة الحضرية، إضافةً إلى استعراض تجارب المدينة المضيفة للمنتدى، ميدلين. كيف تحققت العدالة في التنمية في مدينة ميدلين؟ ما هي القوى الفاعلة التي شاركت في هذه العملية؟ إلى أي مدى تم الاعتماد على منهج يراعي حقوق الإنسان في تحسين ظروف المعيشة الحضرية؟ في أي مستوى من مستويات السياسات وأي حيز مكاني استخدم منهج "الحق في المدينة" باعتباره الأساس لإجراء الإصلاح؟

### 1- المدن المصرية في ضوء معايير العدالة الحضرية

يعد جعل المدن أكثر إنصافًا هدفًا جديرًا بالثناء حيث أصبح له مكانة في صميم جداول الأعمال الخاصة بصياغة السياسات العامة والتنمية، بيد أنه يصعب تحقيق هذا المطلب في عالم يسكن 50% من سكانه في مناطق حضرية، وتكون المدن هي الأماكن التي تظهر بها عدم المساواة بين السكان.

وتظهر عدم المساواة في المدن المصرية في التقسيم الاجتماعي للمناطق: زيادة المناطق السكنية المحمية للطبقة الغنية التي تعيش في ضواحي المدينة من ناحية وعدد المناطق اللارسمية المتزايد، التي يسكنها حاليًا 65% من سكان القاهرة من ناحية أخرى (دافيد سيمز، 2012). ويبدو تحقيق العدالة الحضرية دربًا من دروب الخيال، حيث يعاني سكان المناطق اللارسمية من صعوبة الحصول على الأراضي وعدم توافر أماكن للإقامة والخدمات مقارنةً بالطبقات الاجتماعية الأعلى.

وتدعونا هذه القضية إلى إلقاء نظرة متمعنة على الحقوق العالمية والنظام القانوني فيما يتعلق بتحقيق العدالة الحضرية، ويبدو أنه من المناسب في هذا الصدد أن نناقش تطور معايير العمل الحضري وتطبيق القانون لمواجهة التحضر اللارسمي والاضطراب أو التغيير السياسي الذي ظهر في مصر منذ عام 2011. ما هي الأحكام التي تحدد المساحة الحضرية من منظور حقوقي؟ كيف تغير النظام القانوني منذ قيام الثورة؟ ما مدى التزام السكان أو إغفالهم للقانون؟ كيف تنظم التشريعات إدارة المدن وعمل السلطات التنفيذية؟ وهل يتم تطبيق القانون بفعالية على أرض الواقع؟

### 2- "الحقوق والمدينة" – المنظور الحكومي للأطر القانونية التي تنظم التنمية الحضرية وإدارة المدن

سيكون من المفيد في هذا الصدد الرجوع إلى القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية الحضرية في مصر، ويبدو أن قانون الإسكان والبناء الصادر عام 2008 والمعمول به حتى يومنا هذا يمثل المرجع الرئيسي الذي يعنى بمسألة حقوق الأراضي والبناء. فهل تطور هذا القانون واختصاصاته واتخذ شكلاً أفضل؟ وما هو الدور الذي تضطلع به المؤسسات العامة في عملية التنمية تلك (مثال: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وصندوق تطوير المناطق العشوائية)؟ وما هو رأى السكان في الإجراءات التي تتخذها تلك المؤسسات؟ وماذا عن قانون الإدارة المحلية قيد الإصدار؟ هل هناك أي جديد في هذا الشأن؟

هل تتسق وثائق التخطيط الاستراتيجي مثل ("القاهرة 2050" أو "مصر 2052") مع مفاهيم العدالة الحضرية؟ وكيف تتعامل مع موضوعات مثل حقوق ملكية الأراضى وتمويل المشروعات التنموية؟ وكيف يتعامل المخطط الاستراتيجي لتطوير القاهرة الكبرى 2050 مع مسألة المناطق اللارسمية (غير المخططة وغير الآمنة) وسياسات الإسكان الميسر، إن وجدت، وكيف يدمجها فى أهدافه؟

ما هي العمليات التي تؤدي إلى ظهور وثيقة استراتيجية وطنية طبقاً لمفاهيم العدالة الحضرية؟ هل هناك أى نوايا لعقد حوار وطني حول هذه المفاهيم؟ وما هي الضمانات التي تكفل وجود مشاور شعبي مناسب والحصول على موافقة شعبية؟ كيف تتواصل الحكومة مع المواطنين لمعرفة تفضيلاتهم؟ وما هو دور القطاع المدني فى هذا الصدد؟

وبالإضافة الي ذلك، تشترك حالياً القوى الفاعلة الغير حكومية وكذلك العامة فى تطوير مفهوم العدالة الحضرية الخاص بهم ووضع مختلف المعايير أو الأعراف المتصلة بها. كيف تتعامل الحكومة مع ذلك؟ وما هي الاجراءات التي نتجت عن هذا التفاعل؟

ومع كل ما سبق ذهب المصريون فى الخامس عشر من يناير لعام 2014 للتصويت على الدستور الجديد، والذي حظى على الموافقة بأغلبية ساحقة حينها ليصل عدد الأصوات التي قالت نعم إلى 98%. وقد يبدو هذا كتقدم فعلى أحرزته مصر بعد مرور ثلاثة أعوام على الثورة، ولكن ما الذى يعنيه هذا فعلياً للمواطنين الذين يعيشون فى ظروف قاسية فى المناطق اللارسمية؟ ما النفع الذى يعود به هذا التقدم عليهم من حيث وضع سياسات منصفة والحد من التهميش الاجتماعى؟ وما هي أهمية التنمية الحضرية كمجال سياسى لتلك القضايا؟ وهل بدأت الحكومة بالفعل فى تطبيق أى من المواد الواردة فى الدستور الجديد؟ هل هناك نية لإصدار أى قوانين لضمان تفعيل تلك المواد وتطبيقها.

### 3- "الحق فى المدينة" – منظور المجتمع المدني للمساهمة فى قضايا العمران

منحت ثورة 2011 الشباب فرصة لا مثيل لها للانخراط فى المشكلات العمرانية بحيث يسعى إلى جلب التغيير والمناداة بالعدالة، بحيث لا تقتصر تلك العدالة على الجانب السياسى فحسب بل تمتد كذلك – بشكل خاص – لتشمل الجانب المكانى أيضاً. ويمكن ملاحظة وجود صحوة فى تناول قضايا العمران فى محافظة القاهرة والعديد من المحافظات المصرية الأخرى بما يشير إلى أن الثورة وصلت كذلك إلى الإدارة الحضرية للمدينة.

وتتجلى ظاهرة الصحوة فى النشاط الحضرى على المستوى الدولى ككل والذي يلاحظ قيام المجتمعات المدنية فيه بالهيمنة على الموضوعات الحضرية. لذا، وبالنظر إلى ما هو أبعد من الثورات التي اندلعت فى إطار "الربيع العربى"، تشكل هذه الظاهرة جزءاً من حركة اجتماعية عالمية ساهمت فى عودة نظريات التنمية الحضرية النقدية التي يبدو أن النشاط المصرى قد تبناها. وقد ثبت ذلك بما لا يدع مجالاً للشك حينما أشار البعض إلى "الحق فى المدينة" على النحو الذى وصفه به هنرى ليفيفر، والذي يمكن توضيحه بأنه الحق فى الاعتراض على السياسات الحضرية والحصول على الأراضى والسكن والخدمات العامة الرئيسية وحق مشاركة المواطنين.

ويعد المركز المصرى لحقوق السكن من المؤسسات الرائدة فى هذا الصدد. وقد بدأ المركز فى ممارسة نشاطه فى منتصف التسعينيات حينما تعرض حى بولاق أبو العلا خلف منطقة ماسبيرو بوسط القاهرة إلى عمليات إخلاء هائلة، ليأتى بذلك فى الصدارة وتسير على خطاه العديد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية الجديدة التي ظهرت فى أعقاب ثورة 2011 مثل: مبادرة الحق فى السكن، وائتلاف شباب هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتضامن، إلخ. واشتركت ثمانى منظمات منها فى إنشاء مشروع باسم "دستور العمران" بهدف تعزيز العدالة الحضرية فى مصر. والسؤال الذى يطرحه برأسه الآن هو ما إذا كانت تلك الإجراءات والمبادرات ستمكن من الصمود فى ظل التغييرات السياسية التي تمر بها مصر هذه الأيام، وهل يمكنها التأثير بشكل ملموس على النظام القانونى الحضرى؟ أى هل تساهم مناصرة "الحق فى المدينة" فى تعزيز الفعل لحق قاطنى المدن فى السياق الحالى بمصر؟ وهل كان لهذه المبادرات أى تأثير ملحوظ فى صياغة دستور 2013؟

## جدول الأعمال

الموضوع	الوقت	المتحدثون
الوصول والتسجيل	9:00-8:30	
الافتتاح وتقديم من مدير الورشة	9:30-9:00	د/ رومان ستانديكي، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، د/ مهاب الرفاعي، برنامج التنمية بالمشاركة التابع للوكالة الألمانية للتعاون الإنمائي، أ/ رانيا هديه، وبرنامج المونل التابع للأمم المتحدة مدير الورشة: د/خالد عبد الحليم، الجامعة الأمريكية بالقاهرة
مقدمة "العدالة الحضرية" من منظور دولي	10:00-9:30	فيليب شوك وصفا عشوب، برنامج التنمية بالمشاركة التابع للوكالة الألمانية للتعاون الإنمائي، كاتيا شيفر، برنامج المونل التابع للأمم المتحدة
الموضوع 1: المدن المصرية في ضوء معايير العدالة الحضرية	10:20-10:00	د. ليز ديبو (مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، جامعة ليون، فرنسا)
نقاش	10:40-10:20	مدير الجلسة: د/خالد عبد الحليم
استراحة	11:00-10:40	
الموضوع 2: "الحقوق والمدنية" – المنظور الحكومي للأطر القانونية التي تنظم التنمية الحضرية وإدارة المدن	11:20-11:00	الهيئة العامة للتخطيط العمراني - د/ عاصم الجزار، رئيس الهيئة
	11:40-11:20	جهاز شئون البيئة - د/ عطوة حسين، رئيس قطاع الإدارة البيئية ووكيل أول وزارة البيئة
نقاش	12:00-11:40	مدير الجلسة: د/خالد عبد الحليم
استراحة	12:30-12:00	
الموضوع 3: "الحق في المدينة" – منظور المجتمع المدني للمساهمة في قضايا العمران	12:50-12:30	المركز المصري لحقوق السكن - د/منال الطيبي
	13:10-12:50	التحالف الدولي للمونل - أ/ ربيع وهبه

مبادرة تضامن - م/ كريم إبراهيم	13:30-13:10	
مدير الجلسة: د/خالد عبد الحليم	14:00-13:30	نقاش
	14:30-14:00	استراحة
الجميع مدير الجلسة: د/خالد عبد الحليم	14:45-14:30	نقاش مفتوح
د/جونتر فيهنبول برنامج التنمية بالمشاركة التابع للوكالة الألمانية للتعاون الإنمائي	15:00-14:45	ختام

## ورشة العمل:

تقدم ترجمة فورية إنجليزية – عربى أثناء الورشة.  
برجاء تأكيد الحضور بإرسال رسالة بريد إلكترونى على العنوان التالى: [safa.ashoub@giz.de](mailto:safa.ashoub@giz.de)

## المنظمون:



## المكان:

مقر المركز الثقافى الفرنسى بمصر  
1 شارع مدرسة الحقوق الفرنسية  
المنيرة، القاهرة

خريطة للوصول إلى المكان: <http://www.cedej-eg.org/spip.php?rubrique249>